التزاحم الجيوبوليتيكي للسرديات المتخيلة في الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط

((ممكنات الصعود وتحديدات النفوذ))

د. فراس عباس هاشم

باحث وأكاديمي حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة النهرين

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى اكتشاف أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى تركيا، لا سيّما في ظل التوجهات الإستراتيجية لتركيا بإعادة ترسيم مجالات نفوذها الجيوبولتيكية التقليدية وتوسيعها ، تحركها نزعة إحياء فكرة الدولة المركزية في المنطقة . بالإضافة إلى ذلك تحاول الدراسة اكتشاف الظروف التي فرضت هذا الفعل التركي غير المقيد بالحدود الموجهة تجاه نزوعها نحو فضاءات الجوار الجغرافي. وقد تجلى ذلك في الأسباب التي أوردتها الدراسة المتعلقة بالطموحات التأريخية التي عرفتها تركيا ويظهر ذلك بتكريس حقها حيال الأقاليم التي انتزعت منها. وفي هذا الإطار استعرضت الدراسة أيضًا أهم التحديات التي تواجه التحركات التركية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية :الجيوبوليتيك ، تركيا، الشرق الأوسط .

Abstract

This study seeks to discover the importance of the Middle East region for Turkey, especially in light of Turkey's strategic orientations by redrawing and expanding its traditional geopolitical spheres of influence, driven by the tendency to revive the idea of a central state in the region. In addition, the study attempts to discover the circumstances

that imposed this unfettered Turkish act directed towards its tendency towards geographical neighborhoods. This was manifested in the reasons cited by the study related to the historical ambitions that Turkey knew, and this appears by dedicating its right to the regions from which it was extracted. In this context, the study also reviewed the most important challenges facing Turkish movements in the region.

Keywords :Geopolitics, Turkey, the Middle East.

المقدمة

لا شكَّ أن منطقة الشرق الأوسط اتسمت بحالة من السيرورة تحمل معها في تلك الحركية تحولات عميقة، ناتجة عن محاولات القوى التقليدية في سياق إستراتيجية إقليمية بترسيم مجالات نفوذها الجيوبولتيكية، وفي النتيجة لا بُدَّ من أن ينعكس ذلك بإرساء أفق مسارات سياسية جديدة على الحيز المكاني، استنادًا إلى مشهد ذروة نشاطاتها وتجليه بإعادة تموضعها الإقليمي، وبذلك يشكل الوعي لإمكان إعادة بناء سردية هويتها التأريخية، لذلك يفرض هذا الفعل إنتاج الظهور على ساحات الجوار الجغرافي وإعطاء قيمة للوجود والتأثير.

لذلك أضحت الدوافع الجيوبوليتيكية دافعًا لتعظيم الدول لذاتها وتحقيق قيمة وجودها من أجل استرداد مكانتها وتأثيراتها على الساحة الإقليمية، من هذا المنطلق ونتيجة إدراك الواقع جاء التركيز التركي على إعادة النظر في إستراتيجياتها حيال منطقة الشرق الأوسط من باب التعامل مع الواقع، من خلال ترتيب الأولويات بتحركها نحو المساحات الجغرافية الحيوية، بوصفه أجراء يفسر النزعة المتخيلة للجيوبوليتيك التركي وانبعاث حدس الوعي في سياق ينتج رؤية دالة التأريخ، تنطلق من أساس أحياء فكرة الدولة المركزية والتجسيد بالرجوع إلى الحقبة التأريخية للإمبراطورية العثمانية، وهذا شيء يقتضي استعادة الفضاءات الأرضية التي فقدتها سابقًا، وهو واقع يوفر فرص أفضل من أجل بلوغ النتائج الجيوبولتيكية التركية المطلوبة.

في المقابل هنالك من يعتقد أن المنطقة تشهد صراعًا تنافسيًا محتدمًا ضمن الرؤية الجيوبوليتيكية تحاول فيه القوى الدولية والإقليمية التي تجذبها الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالتدخل في شؤون المنطقة، لتحجز

لنفسها مكانًا وتعظيم قوتها بما يحقق لها أهدافها ومصالحها، وبالنتيجة من شأن هذا الأمر أن يقوض النفوذ التركي ومزاحمتها في الفضاءات التي تعتبرها تمثل مجالات حيوية لها، فضلًا عن ذلك يفتح عليها باب المواجهة ومصارعة تلك القوى .

وبناء على ذلك جاءت أهمية الدراسة انطلاقًا من كونها محاولة لتتبع التحركات التركية في منطقة الشرق الأوسط، بالاتكاء على سردية تأريخية ترتبط ارتباطًا عميقًا بالدولة العثمانية، لا سيّما في ظل بيئة جغرافية تشهد تحولات على الساحة الجيوبوليتيكية، فضلًا عن ذلك تطور بالأحداث على مستوى العلاقات بين القوى التقليدية في المنطقة، ومحاولة كل طرف إرساء تموضعات جديدة تخدم مصالحه .

وتنطلق إشكاليّة لدراسة من فكرة «لا تزال المقاربات المتخيلة في صياغة الإستراتيجية التركية تعطي زخمًا لصورتها التأريخية، من خلال تركيزها على تكييف توجهاتها تجاه المجالات الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ذلك المزاوجة بين هويتها وتحركاتها الإقليمية، ولتسويغ استعادة دورها كطرف فاعل في المنطقة.

وبالتالي ممكن طرح فرضية للدراسة مفادها «شكلت التصورات الجيوبوليتيكية مدخلًا في إعادة تمثيل السردية التأريخية المتخيلة للتوجهات الإستراتيجية لتركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتلقي بمفعولاتها في التفاعل مع المجالات الحيوية في المنطقة وذلك في ضوء مقاربات جيوبوليتيكية منطوية على محددات تجمع صورة الماضي ومحاولة إثبات لذاتها».

واتساقًا مع ما تقدم سيتم توزيع هيكلية الدراسة إلى ثلاثة محاور، يشمل المحور الأول: حياكة سرديات الاحتكاك الجيوبوليتيكية لترسيم حدود الفضاءات الحيوية. أما المحور الثاني فيركز على: اتجاهات التدرج الإستراتيجي لاسترجاع نقاط الارتكاز الحيوية في الإقليم. في حين يتناول المحور الثالث: تصاعد المزاحمة الجغرافية في الإقليم كمقدمة لتخلخل الإدراكات التركية.

المحور الأول: حياكة سرديات الاحتكاك الجيوبوليتيكية لترسيم حدود الفضاءات الحيوية

يتفق المختصون على أن علم الجيوبوليتيكا(*) بعمومه يذهب إلى دراسة الدول في محيطها الحيوي أو السياسي عبر بمداخل عدة منها: التأريخية، والإقليمية، والوظيفية، وعلوم الاجتماع والإنسان الاجتماعي وبعد ذلك يفرض عليها ذلك ترجمة تلك المداخل إلى مجموعة كبيرة من المفهومات تتضمن تحديد شكل وجود الدولة السياسي وحدود علاقتها في محيطها الحيوي، وآليات تشكيل تحالفاتها والبحث عن توفير مواردها وأسواقها وكيفية تأمينها، وهكذا تتجاوز صورها حدودها الطبيعية التي تحدده مفهومات الجغرافية السياسية ضمنها إلى حدودها السياسية المتوسعة أيضًا، وتفسيرها لا يتحقق إلا في سياق تشكيل خططها الإستراتيجية والدفاعية التي أنتجتها في أنماط عمل فكرية مؤثرة تظهر في تفاعلاتها الخارجية.

ومع كل ذلك شهد المنطق الجيوبوليتيكي تغيرات عميقة تخضع لتطورات ما بعد الحرب الباردة، باتت متعلقة على نحو أو آخر بمظاهر تشكيل فضاءات جديدة للرؤى الجيوبوليتيكية، تتضمن عملية إنتاج ذاتية توحي بوجود مسعى للتأثير في الخرائط، وتتم بمساعدة ممثلين سياسيين يحاولون الاستيلاء على مختلف الفضاءات وتنظيمها لتناسب مصالحهم المادية ورؤاهم الثقافية، بمعنى أنها جغرافيا متخيلة ينتجها السياسيون الذين يتحكمون في النصوص وحياكة السرديات، فعلى سبيل المثال تعلق الجيوبوليتيكيون الكلاسيكيون بحبال متينة «بالمكانية»، ورأوا فيها سننا «طبيعية» تلزم السياسة العالمية أن تهتدي بها، لا لذاتها فحسب، وانما لما تنطوي عليه من افتراض «عقلانية» صناع القرار في فهم الاعتبارات الجغرافية، وتحليل تكاليفها، في صوغ السياسات الإستراتيجية. حيث إن البيئة الإستراتيجية لما بعد الحرب الباردة لم تترك «للمكانية» الأولوية في رسم السياسات وهندستها ،فقد برزت مكونات فاعلة لا سبيل إلى تجاهلها تنطوي على قيم اجتماعية وثقافية وسياسية لا يمكن إغفالها في صناعة القرار.

أولًا: استدعاء براديغيم تشكل مكانتها التأريخية وإعادة إنتاج ذاتها

تعتبر إعادة بناء الهوية بوعي بالمكان والزمان في إطار التراكم التأريخي

والحقائق الراهنة، أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التأريخ والمساهمة في التراكم البشري، إنما أيضًا لأن الذهنية الإستراتيجية التي لا تستند إلى نية لإثبات وجودها في ساحات الفعل الجغرافي التي تحيط بها، لا يمكنها التخلص من السلبية التي تعيشها، ومن هنا نستنتج أن المجتمعات التي تمتلك الذهنية الإستراتيجية الثابتة والتي تنتج مفاهيم وأدوات ومجالات جديدة حسب الظروف المتغيرة والمحيطة بهذه الذهنية تستطيع أن تفرض ثقلها في مقايس القوى الدولية، أي أن لها مسوغاتها ومظانها المتعلقة بمنظورها الجيوبوليتيكي.

وعلى هذا الأساس كان قد ارتبط المنطق الجيوبوليتيكي لتركيا وتصوراتها في الممارسات العملية في سياق دالة أن استحضار التأريخ يضفي شرعية على طموحاتها الإقليمية والدولية ويبرر تطلعاتها إلى أن تكون في وضعية دولة مركزية، الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج طروحات جيوبوليتيكية جديدة، وتمثل فكرة العمق الإستراتيجي التي صاغها رئيس الوزراء السابق (أحمد داود أوغلو) النمط الجديد الذي تتضمن تصورات (أوغلو) الجيوبوليتيكية، وهذا ما يؤكده في كتابه العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية الصادر في العام (2010)، إذ يرى :«أن التوتر الذي خلقه الفرق بين الشعور العالي بالثقة بالنفس نظرًا لكون هذا البلد كان المركز السياسي لإمبراطورية كبيرة وبين الموقع الحالي الذي يحتله في تراتبية الدول أحدث تأثيرًا نفسيًا مذهلًا لم يشهده أي مجتمع أخر، وهذا ما يدفعه اليوم للمطالبة بأن يكون في وضع دولي يليق بتأريخه».

ويبرز هذا الوجه الجيوبوليتيكي متأثرا بإيحاء الرئيس التركي(رجب طيب اردوغان) لإعادة ربط تركيا بتأريخ الإمبراطورية العثمانية وإحياء الاهتمام ببعض أقاليم العالم بحسب أهميتها الإستراتيجية في سائر الأقاليم، وهذا الوعي المخصوص باستعادة أراضي الدولة العثمانية بما فيها منطقة الشرق الأوسط يعد تصورات نخبوية تتلاءم مع ملامح الحقبة الجديدة. كما ذهب إلى ذلك الكاتب الصربي (داركو تاناسكوفيتش- Tanaskovic Darko) بتصوره العثمانية الجديدة(Neo-Ottomanisme) التي وسمت الحقبة الحالية بأنها «الأرضية الإيديولوجية الشاملة التي تتحرك بالاستناد إليها تركيا الحالية باعتبارها وريثة حضارية للإمبراطورية العثمانية وتروج للإرث الروحي والثقافي والسياسي

العثماني لتضمن لها مكانة دولية مؤثرة وسط العالم المتغير».

من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن الخطاب الحضاري لتركيا ارتكز على عنصر أخر تمثلت وظيفته الأداتية في إضفاء الطابع الشرعي على بناء قوة إقليمية وتسهيل قيامها يبتدئ من خلال تأكيد انتماء تركيا إلى الحضارة الإسلامية التي تتمايز بجوهرها عن الحضارة المسيحية. في هذا الصدد وعلى نحو أكثر وضوحا في كل ما يستأثر بفحص تأثير الخاصية المكانية الأوسع مدى والتي تكون موضع استقطاب(*)وجذب باتت تتجسد في تلك القراءة التي بلورها (روبرت كابلان -Kaplan .R) في كتابه (انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير) الصادر في العام (2012) وفقًا للتحليل الذي يعتمده الكتاب، فموروثات الجغرافيا والتأريخ والثقافة حسب، هي التي تفرض بالفعل حدودًا لما يمكن تحقيقه في أي مكان بعينه والخرائط نفسها تدحض المفاهيم المتعلقة بمساواة ووحدة الجنس البشري؛ لأنها تذكرنا بالبيئات المختلفة للأرض والتي تجعل البشر غير متساوين ومفككين على نحو عميق بما يؤدي إلى الصراع.

وفي ضوء ما تقدم يعتبر ثقل ميراث الإمبراطورية العثمانية أحد المعطيات الثابتة بالنسبة للدولة التركية، وبذلك يسبغ طابعًا حيويًا وحركيًا وفقًا للزمان والمكان، وهو ما أدى إلى توجه تركيا لأن تتبع سياسة أكثر فعالية تجاه دول الجوار الجغرافي يحمل في مضمونه بشكل أساسي آثار هذا الميراث التأريخي وبسبب الضغوط التي خلقها الفراغ الجيوبوليتيكي في هذه النطاقات الجغرافية الحيوية التي تعتبر بالنسبة لتركيا منطقة أمن تأريخية على طول المحور الذي يربطها بمناطق الجوار القريب، لهذا تجد نفسها مضطرة لتواجه مسؤولياتها الجيوبوليتيكية والجيوثقافية المتعلقة بهذا الميراث العثماني، وبناء على ذلك إن هذه المسؤوليات التي تقع على عاتق تركيا ستفتح آفاقا وإمكانات جديدة للسياسة الخارجية التركية وستكون الأكثر تأثيرًا في تشكيل الذهنية الإستراتيجية التركية وهويتها في المراحل المقبلة.

ومن هنا تحاول تركيا تشييد رؤية تبحث في توظيف مصادر القوة المتعددة لديها وما لحقها من تحولات بفعل التوظيف تتيح لها الاعتماد على سياسات متنوعة تحتوي على بعد تأريخي على نحو جلي، من أجل تطوير وإعادة ضبط علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط في ظل الطبيعة التنافسية واحتمالية

الصراع في المنطقة، بما يخدم مصلحتها وتندرج في سياق تركيزها على النمو والتوسع في المجالات الحيوية والاستفادة من الفرص المتاحة .

ثانيًا : إعادة ترسيم مجالاتها المتخيلة كتحول لانبعاثها الجيوبوليتيكي

تحتل وقائع الاهتمام بالخريطة الذهنية وتأثيرها في انخراط الأقاليم في الشؤون الخارجية أهمية كبيرة وتكون محط اهتمام على مستوى المؤسسات الإقليمية والدولية، وفي هذا الصدد تعرف الخريطة الذهنية بأنها عبارة عن:«تكوين وتمثيل وإعادة تمثيل لموقع الشخص في بيئته الجغرافية». أو هي:«بنية عقلية تحدد كيف يستوعب الشخص بيئته الجغرافية». وهذه الخريطة تسمح لنا بتحديد الهوية الجغرافية أو حتى أيديولوجية الفرد(صانع القرار مثلًا) ومن ثم رسم الفضاء الجغرافي الذي يتحرك فيه.وهي في هذا الصدد محاولة لهم تفسير مصادر التفضيلات التي تحرك صناع القرار وفهمها للخيارات الإستراتيجية وأدائها دائمًا يتم بدافع من أيديولوجية ثقافية معينة وثقافة تأريخية معقدة . ويمكننا في ذلك القول أن مسار التحرك التركي في الشرق الأوسط يرتبط بعدة متغيرات جديدة تفسر حركة التوجهات الإستراتيجية التركية وملامحها تجاه المنطقة والقادرة على تحقيق استيعابية ذهنية لسيرورة تجمع ما بين معايير تخضع لتأثير القيم الإسلامية وأخرى تتمظهر في مجال سلوك يرتبط بترسيخ هويتها العثمانية وبناء فضائها الإقليمي.

ويمكن القول في هذا الإطار يمثل الموقع الجغرافي لتركيا في جيوبوليتيكيا اليابسة أهمية إستراتيجية لا يضاهيها موقع أي دولة في المنطقة ،إذ تقع تركيا في قلب مربع جيوبوليتيكي يعطيها عمقا جغرافيا كبيرا، ففي الشمال البحر الأسود والقوقاز الكبير وفي الجنوب المشرق العربي وشبه إقليم الخليج العربي وفي الشرق وسط آسيا وإلى الغرب من تركيا البلقان، ولا سيّما أنها صاحبة الإرث للإمبراطورية العثمانية وكانت مركز الخلافة الإسلامية حتى الغائها في العام (1924) ولها روابط ثقافية إسلامية مع دول المربع الجيوبوليتيكي، فضلًا عن ذلك تشترك عرقيًا مع شعوب جمهوريات وسط آسيا والقوقاز.وعلى مستوى الدلالة يرى (سوات إلهان- Ilhan Suat) «إن تركيا هي الدولة المحور الواقعة على أكبر قطعة أرضية في العالم والمتكونة من أوروبا، آسيا وإفريقيا أو جزيرة العالم بالمعنى الجيوبوليتيكي. تركيا هي المفتاح والقفل لهذا المحور، فلطالما لعبت جغرافية تركيا وبشكل فعال دورها كمفتاح وقفل، لأنه ولفترة طويلة كانت فقط جزيرة العالم القطعة الأرضية الوحيدة على الكوكب، وجميع الحضارات

والأديان الأساسية المشهورة تطورت حول نقطة تقاطع هذه القارات الثلاث بسبب موقعها الجغرافي».

إلى جانب ما سبق ذكره، نستطيع أن نشير إلى أن الأدبيات السياسية الغربية تقدم تفسيرين لظاهرة عودة تركيا إلى الشرق الأوسط(Middle East) وهي تخضع تبعا للتطورات التي تؤطر الممارسات التركية من أجل تجسيدها في الواقع، الأول يقول إن انخراط تركيا في المنطقة هو انعكاس لإستراتيجية ترمي الوصول إلى تنفيذ مشروع إسلامي بشكل خاص في المنطقة، انطلاقًا من بنية سردية تتخذ شكل خطاب ينمي شعورًا دينيًا أمميًا على خلفية قديمة تقوم على وجود جماعة إسلامية متضامنة فيقودها هذا إلى التعاطف طبيعيا مع البلدان التي كانت تتشكل منها الأمة الإسلامية. أما التفسير الثاني فينظر إلى أن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط يشكل انعكاسًا لسياسة عثمانية جديدة لإضاءة طموحات تغذيها توجهات إمبراطورية نحو تحقيق توسع إستراتيجي، معنى ذلك اتخذ الانخراط الشرق أوسطي مدخلًا ضروريًا لقراءة ذهنية الإمبراطورية مع توسع نطاق الاختراق التركي، ليطاول عودة طموحات تركيا التوسعية التي مازالت تنظر إلى العالم الإسلامي كمنطقة كانت في عهدتها تأريخيًا وانتزعت منها بالقوة وهي تتمتع اليوم بحق الرعاية عليها.

من هنا نستحضر في هذا السياق ضمن الوضع الجديد مبرر وجوده في ضرورات واضحة لدى تركيا يفصح عن قيم جديدة، تعيد النظر في سياستها تجاه الشرق الأوسط لإعادة إنتاج ذاتها بوصفها القوة الناهضة(Rising Powers)، وذلك بسبب فقدانها الأحزمة الإستراتيجية الأكثر قوة في منطقة الشرق الأوسط في الربع الأول من القرن العشرين، عاشت بعيدة عن المنطقة بشكل عام في ربعيه الثاني والثالث وطورت سلسلة علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط مع دول المنطقة خلال الربع الأخير من القرن نفسه، وهي اليوم مضطرة لأن تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكل جذري، كما أن شبكة العلاقات المتوترة التي نسجتها تركيا مع أوروبا بشكل خاص جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمرًا شبه مستحيل كما جعلت موضوع تطوير إستراتيجية شاملة حيال منطقة الشرق الأوسط، لإعادة تنظيم نقاط الارتكاز المكانية لاسترجاع مجالاتها الحيوية وتعظيم مصالحها. وفي سياق ذلك تعتبر تركيا نفسها دول مركزية من خلال انخراطها في منطقة الشرق الأوسط، وترسيخ شعور لدى دول المنطقة يرتبط بما

هو عملي ويحدد علاقاتها بجوارها الجغرافي من خلال حضورها وتأثيرها في مسار الأحداث والوقائع من أجل تأكيد ذاتها، وتتخذ سلوكا منسجما مع تحركاتها ودرورها الفاعل في المنطقة .

المحور الثاني: اتجاهات التدرج الإستراتيجي لاسترجاع نقاط الارتكاز الحيوية في الإقليم

منذ عقد من الزمن على الأقل شهدت سياسة القوة وعقلية مناطق النفوذ(*) انتعاشًا وازدادت اهتمامات عدد من الدول التي تسعى إلى القيام بدور ريادي، علاوة على ذلك أضحت الدوافع الجغرافية الاقتصادية والجيوبوليتيكية أكثر حسمًا وتأثيرًا في مجرى السياسات الخارجية للدول، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه مرت محفزات علاقات التحالف هي أيضًا بتحولات جذرية، فخلال العقد الأخير تم استبدال علاقات التحالف القائم على الهوية طويلة الأجل بشراكات إستراتيجية قصيرة الأجل وأكثر عملية قائمة على أساس المصالح، وأثبتت ممارسات تشكيل مبادرات التعاون المواجهة على أساس المصالح في إطار متعدد وثنائي الأطراف حضورها في السنوات الأخيرة .

على هذا الأساس كان هنالك مخاوف مطروحة من قبل العديد من المختصين بخصوص التطورات المتنامية والمعقدة التي تعيشها المنطقة بين الفواعل الأساسية، إذ تنذر بحالة من الانتقال إلى واقع جيوبوليتيكي جديد قد يكون من خلاله ولادة قوى جديدة داخل المنطقة، تغير من نمط التفاعل ووضع القوى التقليدية داخله، ومن بين هؤلاء الباحثين (هاني الياس الحديثي) في مقال له يرى فيه:«أن المنطقة قد تخضع كجزء أساسي إلى مؤتمرات أممية متجاهلة للجغرافيا في توزيع مناطق النفوذ من جديد بطريقة تضمن مصالح الأطراف المتنافسة و المتصارعة وهذا ما يجعلنا نشهد جغرافية جديدة تغير ما هو قائم إلى ما يمكن أن ينبغي في ضوء ما تفرضه المصالح الدولية والإقليمية».في هذا الإطار مثلت تحولات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط أبرز التغيرات التي حدثت في التوازن الإقليمي ومثلت نقطة ارتكاز للحركة، فقد حاولت تركيا ترسيخ تحولات بارزة وقوية تنطوي على رؤية جديدة للإقليم وهو منتج بعمق في إستراتيجية تعاملها مع الأحداث، التي تمر بدول الجوار الجغرافي التي أنشئت على انقاض الدولة العثمانية، كجزء من ترتيب واسع

عزز من انخراطها الإقليمي باعتبارها قوة إقليمية لا مجرد تابعة.

أولا : الاستئثار التأريخي لمنطقة الشرق الأوسط كدلالة لمجالاتها الحيوية

لقد عززت التصورات المكانية من حيث صياغتها وعي للمجتمعات بمحورها الجغرافي مع انطباعاتها الزمنية التي تتخذ تجاربها التأريخية محورًا لها، إذ تعمل على تشكل البنية التحتية التي تؤثر في توجهاتها وتشكل سياستها خارج المجال الجغرافي المحيط.من هذا المنطلق يمكن القول كان لتركيا دور تأريخي كبير وملموس بوصفها قوة عالمية خلال الخلافة العثمانية (الإمبراطورية العثمانية) التي استمرت لما يزيد على (400) عام في أجزاء كبيرة من منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا حتى نهاية عصر الخلافة العثمانية عام (1924)، قامت فرنسا وبريطانيا بتقسيم مناطق نفوذها السابقة في المناطق المحيطة في منطقة الشرق الأوسط، ونستشف تأثيراتهما من سياق إبعادها عن أي أدوار عالمية أو إقليمية، وجل ما نستطيع قوله هنا إن أكثر المعاني والدلالات النظرية حول المدى الجغرافي التركي عن تصورها للفضاء الأراضي يحيل جزءا أساسيا منه إلى المجال العثماني السابق الذي يشمل منطقة الشرق الأوسط أيضًا، وقد يزيد عليه إلى المجال الإسلامي وأن كانت لتلك السياسة وتطبيقاتها امتدادات أكبر من ذلك، وكأمر واقع تترجم بها رؤيتها الجيوبوليتيكية ويقول (أوغلو) « ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى إندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزءًا من مقاربة شاملة للسياسة التركية» .

وفي هذا الصدد لعل أهم ما يميز التحديات الخارجية التركية إلى حد كبير التحولات العالمية التي اعترتها تقديم الخوف الدائم من التخلي عن وخسارة الإقليم كمكون مهم للجيوبوليتيك الدفاعي كما يعتبر مهمًا لفهم استمرارية معاهدة (سيفر) عام (1920)، في الوقت ذاته تعتبر هذه الاتفاقية محاولة من طرف الحلفاء لتقسيم أراضي الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اللجوء إلى توظيف مجاز (سيفر) يذكر على حساسية تأريخية يشوبها الشعور بالضعف وبأهمية أن تسترد ما أُخذ منها بالقوة آنذاك.

وبناء عليه فإن المقاربة التركية استندت إلى عدد من المحركات الرئيسية تعكس عقلية توسعية موداها الامتداد الطبيعي في الإقليم الجغرافي، وجسدت

طموحا طالما عبر عنه العديد من المسؤولين الأتراك، بدءا من (عدنان مندريس)، مرورا (بتور غوت أوزال) و(عبد الله غول)، وأخيرًا (أردوغان) وهذ التدخلات التركية في منطقة الشرق الأوسط تعكس دافعًا إلى التعظيم الذاتي ورغبة تركيا للقيام بدور أكبر في المنطقة، وهذا ما يتحقق على مستوى التوجه التركي حيال التطورات في العراق إضافة إلى بلدان أخرى في المنطقة مع الأخذ بنظر الاعتبار لا يتعلق بمحض تأثيراتها وارتداداتها المحتملة على عليها، وإنما يرتبط بالأساس بالحقوق التأريخية التي يمكن لتركيا أن تطالب، فعلى سبيل المثال في ما يخص مدينة الموصل وحقوق التركمان في مدينة كركوك .

وتساوقًا مع ذلك فهذا التغير الذي جاء في تصور تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط لم يكن تغيرًا ينبع من تغير وتتابع النخب السياسية للحكم في حقب تأريخية معينة فقط ، فإن هذا الوعي نحو المنطقة تشكل من تغير رؤية تركيا لنفسها، وأبدت اهتمامًا بالقيام بدور قيادي إقليمي، وما قد يتطلب وجودا عسكريا أو أمنيا أو نفوذا سياسيا على الأرض، وإعادة بناء التوازنات في المنطقة لصالحها، وهذا ما يمكن تلمسه من إعادة رؤية جوهر الدور والمكانة التركية من خلال وعي المهمة التي كانت لا بُدَّ لها من أن تتبوأها منذ انتهاء حكم الدولة العثمانية حتى تتمكن من ضمان تنفيذ مصالحها.

ومحصلة القول تحاول تركيا من خلال تفعيل عناصرها الجغرافية والتأريخية وتكثيف تفاعلاتها الثقافية وإحياء حضارتها في منطقة الشرق الأوسط اكتساب امكانيات إستراتيجية وثقافية ملموسة على أرض الواقع، ولكن في الوقت نفسه بدأنا نرى مؤخرًا حقيقة تنشدها المجتمعات التي تستطيع أن تحول مسار معاييرها الثقافية الخاصة إلى قيم عالمية في القرن الحادي والعشرين لن تحقق لنفسها اعتبارًا دوليًا فحسب، بل إمكانيات لانفتاح إستراتيجية مهمة، ومن ثم يتوجب على تركيا أن تستفيد مما تتمتع به من وضع جعلها تحمل في بنيتها أهم عناصر التراكم الإنساني القديم والميراث الحضاري، إذ إن العمق الذي تمتلكه تركيا في الشرق يعبر عن إمكانات ثقافية و إستراتيجية كبيرة، ويجب على تركيا أن تستغل علاقاتها مع المؤسسات في الشرق الأوسط بشكل عقلاني وتستفيد منها بشكل فاعل في هذا الاتجاه.تبرز التصورات التركية المتخيلة الانزلاق نحو التباينات ما بين الفضاءات المختلفة، وبشكل أكثر تحديدًا عامل الارتباط بمصالحها فيما يخص نزوع تركيا حيال هويتها التأريخية من حيث تجانسها الثقافي والحضاري

مع إقليم الشمال (الاتحاد الأوروبي) أو الإقليم الجنوبي(الشرق الأوسط) .

ثانيا : توظيف الأحداث كمظلة لبرهنة حركة تركيا لتخيلها الجغرافي

لقد أنتجت السمات الأساسية للصراعات الشرق أوسطية معضلات رئيسية على مستوى صياغة تسويات سلمية مستقرة ودائمة، يمكن عبرها إحداث تحول جوهري في واقع المنطقة. فمن جهة أولى، بات التوصل إلى اللحظة الناضجة (Ripe Moment)، التي تحدث عنها (ويليام زارتمان- William Zartman)، محكومًا بتعقيدات عديدة، لأن الأطراف التي تمتلك أهدافًا ومصالح مختلفة سيكون من الصعب عليها تحديد اللحظة التي يمكن عندها الخروج من المسار العسكري للصراع، وطرح مسارات سياسية بديلة تحقق مصالحها ومصالح الأطراف الأخرى. أو بمعنى آخر، إنتاج نموذج توافقي ينطوي على الاعتراف بإمكانية تشكيل موقف مربح لجميع الأطراف.

إضافة إلى ذلك للموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا تأثير مهم في إعادة تخيل تركيا لمحيطها وترسيم حدود مجالات حيوية كتعريف على مركزيتها، وعلى هذا النحو يمكن أن نفهم وفقا لقانون (فريدريك راتزل- Friedrich Ratzel):«تنمو مساحة الدولة بنمو حضارتها، إذ تنمو الدولة مع نمو النفوذ الحضاري من خلال انتشار لغتها أو ديانتها وهذا الانتشار الحضاري يكون أول مقومات توسع الدول ونموها .فالترابط النفسي والعقائدي بين الوحدات الجغرافية من الممكن أن يكتمل بترابط سياسي ومن ثم فإن المناطق المتاخمة لحدود دولة يتحدث سكانها بلغتها ويعتنقون ديانتها من السهل أن يمثلوا امتدادًا جغرافيًا سهلًا في المستقبل للدول الجارة إذا رغبت في التوسع بطرق عسكرية أو دبلوماسية...».لذلك عملت تركيا بمبدأ استغلال الفرص في الجوار الجيوبوليتيكي بدلًا من استغلال التهديد المحفوف بالمخاطر لزيادة التفاعل الخارجي الشرق أوسطي ولتحقيق أهدافها الأساسية في المنطقة، وهذا ما يتجلى من خلال دورها في القضايا الإقليمية كطرف فاعل فيها.

ونظرًا لما سبق من أهمية، فقد سعت معظم الدول الصاعدة إقليميًا وعالميًا، لوضع قاعدة عسكرية أو موطئ قدم لها في هذه المنطقة، خاصة في ظل الهشاشة السياسية التي تعيشها دول المنطقة، وكثرة متغيراتها الجيوبوليتيكية، وعدم ثقة الفواعل السياسية في بعضها البعض، الأمر الذي يجعل من طلب الحماية الخارجية محورًا أساسيًا في إستراتيجيات دول الشرق الأوسط. ولذلك فإنه من

الملاحظ بأن معظم القواعد العسكرية الخارجية تتركز أما في دول «هشة» سياسيًا، أو دول بحاجة لحماية خارجية من خصومها وجيرانها.

وعليه توفر القواعد العسكرية التركية -الأمامية- المتقدمة في عمق الجغرافيا الإقليمية (انظر الشكل رقم (1)) ميزات عديدة، لعل أهمها: قدرات أعلى للرد على الحالات الطارئة من خلال الردع المتقدم وإجراءات التطمين التي من شأنها أن ترسل رسائل سياسية فعالة، بالإضافة إلى فرص للتعاون الأمني القوي مع عدد من الفاعلين الإقليميين، وفرص أيضًا لبناء قدرات الشركات الثنائية.

في المقابل تميزت الممارسات الجيوبوليتيكية التركية على رؤية زمنية في صياغة توجهات وسياسات في إطار تبني سياسات الانفتاح والتقارب مع القوى الإقليمية كمصر والسعودية واليونان وإسرائيل وغيرها من الدول، انطلاقًا من الضرورات الملحة في حماية مصالحها مع توسيع وجودها وتمددها في المحيط المكاني والحرص على استقلاليتها بعيدًا عن التأثير الأمريكي ، نستحضر في هذا السياق ما عبر عنه وزير الخارجية التركي(مولود جاويش أوغلو) قائلا:«إن تركيا على تواصل مع مصر على مستوى الاستخبارات والخارجية»، مضيفا «أنه لا يوجد ما يمنع تحسين العلاقات مع (الرياض) مستدركا القول في حال كانت هناك خطوات إيجابية من الجانب السعودي فإن تركيا ستقابلها بالمثل وأن الأمر ذاته ينطبق على الإمارات».

وفي ضوء ذلك تحاول تركيا خلق معادلات جديدة عبر اختراق العزلة المفروضة عليها وتغير النهج الصدامي مع الفاعلين الإقليم في ظل المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وأهمها ما يتعلق بالتحولات الجارية في ليبيا وشرق المتوسط، واستئناف العلاقات العربية- الخليجية عقب توقيع دول التحالف الرباعي العربي، السعودية والإمارات والبحرين، بالإضافة إلى مصر، بيان العلا في ٤ كانون الثاني/ يناير عام(٢٠٢١)، وهو ما دفع أنقرة للمضي في محاولة لخلق مساحات من الاندماج في مركب الفواعل الإقليمية، والذى يعد بمثابة البوابة الرئيسية لكافة الترتيبات السياسية والأمنية بالشرق الأوسط، ويليه في ذلك السعودية، والإمارات، بجانب إسرائيل.وبهذا المعنى أن تركيا تحاول في مسعى الانخراط الإقليمي تحقيق هدفا جيوبوليتيكيا، وهو ما يشكل أساسًا يحمل في طياته تحقيق مكاسب إستراتيجية على المستوى الإقليمي بوصفها فاعلًا أساسيًا، وكان هذا الأساس الذي اعتمدته تركيا في تعزيز رقعة وجودها إدراكًا منها لطبيعة التغيير في

المناخ الدولي الجديد .

شكل (1)

القواعد التركية في منطقة الشرق الأوسط

المصدر : رانيا أبو شمالة ، أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية... التواجد والنفوذ ، منتدى السياسات العربية ، شوهد في 2021/7/13 ، في :

ttps//:www.alsiasat.com/d/8a/3d/87/9d-85/9

المحور الثالث: تصاعد المزاحمة الجغرافية في الإقليم كمقدمة لتخلخل الإدراكات التركية

لا شكَّ أن منطقة الشرق الأوسط تمتلك أهمية إستراتيجية واسعة لدى معظم الدول حتى يومنا هذا، إذ إنها تعتبر قلب العالم من وجهة النظر الجيبوليتكية، وذلك نظرًا لكونها تشكل عقدة رئيسية لشبكة المواصلات العالمية البرية والبحرية والجوية، بالإضافة لكونها من أكثر مناطق العالم غنىً بالثروات الطبيعية، وهو ما يجعل هذه المنطقة تلعب دورًا أساسيًا في تدعيم حفظ الأمن والسلم العالمي .

مقابل هذا التصور تشير الدلائل المتاحة على صعد عديدة ومتشابكة الأثر نحن في زمن تأريخي يقترب من مرحلة تتشابه كثيرًا مع بدايات القرن العشرين الماضي وخاصة فيما قبل الحرب العالمية الأولى، بحيث تتضمن الصيرورة التأريخية صراعًا دائما مما يجعل من الصعب تحديد إلى أي مدى يتجه العالم في ظل استقطابات متعددة لقوى دولية وأخرى صاعدة إقليمية تزاحم بعضها الأخرى وتركز على فرض تأثيراتها الجيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط من خلال إستراتيجيات لا أحد يدرك الكيفية التي سوف تنتج من ذلك التزاحم والمفروغ منه، فمن شأنه أن يفرض وقوع خلافات بصورة ملموسة على مدى العقود القليلة القادمة في المنطقة، بمعنى دقيق كل القوى الدولية والإقليمية سوف تقدم مقاديرها السياسية بشكل مختلف من أجل إيجاد توزان بينها ومحاولة كل منها الحفاظ على مصالحه أمام الآخرين.

من هذا المنطلق يمكننا سرد تحول تأريخي آخر في منطقة الشرق الأوسط تبلور من قبل الدول الفاعلة في الإقليم من صوغ خيارتهم على أساس تدعيم موقعها وتعزيز مكانتها الدولية، وتمثله بأن تبني سياستها في منطقة الشرق الأوسط على أساس ترسيخ مفاهيمها ونسقها الفكري في أكبر عدد من المجتمعات في المنطقة لجذبها نحو مفاهيمها. إذ تحاول الفواعل الإقليمية استنبات مفاهيمها في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط بهدف ترسيخ مفاهيمها الأيديولوجية وإتباع أسلوبها في الحياة من قبل الشعوب الأخرى، لا بل العمل على ربط عملية ترسيخ قيمها الأيديولوجية بأمنها، والعمل على بناء منظومة قيمية شاملة ترتكز على الوجود القيمي في الدول التي ترغب بها وتشييد البيئة المجتمعية في دول الشرق أوسطية بما يضمن تحقيق مصالح بعيدة المدى .

أولا : معضلة مواجهة تصدعات الإقليم وديناميةنطاقات فضاءاته

في الواقع أظهرت سياسة التأثير والدينامية والاستباقية التفاعلية التي قادتها تركيا خلال العقد الأول من القرن الحالي، عبر تعزيز الانفتاح وتوطيد الشراكات بين الدول مضافًا إليه تصحيح الفجوات بواسطة إستراتيجية تصفير المشاكل في مناطق معينة، تؤشر صورة لفاعل له حضوره وفاعليته، فبفضل دورها في المنطقة حصلت تركيا على المكانة التي سعت إليها. إلا أن تصنيفها في وضع من يمتلك القوة لا يعني أنها أصبحت قوة فعلا، فمن الضروري التمييز بين أن يكون البلد قوى كبرى وأن يكتسب وضعية القوى الكبرى، أي أن يظهر بمظهر القوى الكبرى.ولذلك توجه تركيا نقاط ضعف داخلية نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور بفعل العقوبات المفروضة عليها مما ترك تأثيرا سلبيا على الاقتصاد التركي وأمنها واستقرارها الاجتماعي مما يزيد من حجم الضغوط عليها وتعطيل أهدافها الإستراتيجية في المنطقة.

ولذلك تبدو فروض تنوع السياسات لسلوك الفواعل داخل منطقة الشرق الأوسط بدرجة من النشاط ضمن إسهامات تكشف عن طبيعة المحركات التي تقف خلف إستراتيجيات تحاكي تركيا مع دول الجوار بالنسبة للتموضع على نحو يكفل لها الوجود الدائم على أراضي هذه الدول عبر صيغ مختلفة وأدوات متباينة يتيح لتركيا المجال للاضطلاع بدور نافذ واستعادة المكانة والمجد التأريخي.

ضمن نفس السياق نجد أن جغرافية منطقة الشرق الأوسط ستعرف وضعًا من الفوضى العميقة خلال العقد الحالي، بمعنى أنها ستظل ساحة مفتوحة للتنافس بين القوى العالمية والإقليمية الصاعدة كإيران وإسرائيل والسعودية وتركيا وطرفًا مستقبلًا لآثار هذه التحولات لا فاعلًا أساسيًا في تشكيلها نظرًا لما تعانيه هذه الجغرافيا من تعطيل وركودٍ بسبب الهشاشة المركبة لبعض دول منطقة الشرق الأوسط عامة والدول العربية على نحو الخصوص، على العكس من ذلك ولأسبابٍ جغرافيةٍ محضة مرتبطةٍ بالتموضع الجيوبوليتيكي لبعض دول الشرق الأوسط الفاعلة. ومن الواضح هنا أن كل من إيران وتركيا تبدوان صاحبتي مشروعين تحديثيين رئيسين في إقليم الشرق الأوسط وإعادة إنتاج الحدود وتشكيلها من جديد، كما أن لكل منهما مشروعًا إقليميًا طموحًا ما يمكنهما أن تلعبا دورًا إقليميًا، تفرضه رؤية صانع القرار في كلا البلدين بإضفاء مسحة تحديثية على المنطقة تتخطى الحدود الجغرافية والثقافية وترسخها اعتبارات النفوذ

والدور والمكانة الإقليمية، سعيًا للعب دور مؤثر في السياسة العالمية.

وعلى وفق ذلك من الصعب تحقيق الأهداف التركية في مسعاها لإحداث اختراق في مناطق الحواف الإقليمية بما يخدم مصالحها، بدءًا من ترسيخ القيم التي انطلقت منها مزاوجة بين أيديولوجية تجمع مبادئ قيمية إسلامية وتخيلها التأريخي الإمبراطوري، ومن هنا لن تكتمل المكانة الإقليمية لتركيا سواء في الدائرة الغربية أو الشرق أوسطية إلا بالقدر الذي تنجح فيه بتحقيق الموازنة الدقيقة بين الدائرتين من خلال تطوير العلاقات مع دول المنطقة وبمختلف المجالات كونها تعد إحدى مكوناتها السياسية دون أن تفقد توجهها الغربي المميز بما يوفر لها مجال للحركة والنفوذ حتى تجعل من موقعها الإستراتيجي ومواردها البشرية الطبيعية عامل استقرار وتوزان في المنطقة . وفي هذا السياق قدم(أحمد إنسيل) تصورًا لتضعضع مكانة تركيا على مستوى الخارطة الجيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط في ظل مساعيها لفرض ذاتها على ما تعتبر أنه يمثل مجالات حيوية لها. وهو يرى :«أنه منذ دُفِنَت آمال الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، تخبطت السياسة الخارجية في الفوضى بتقلبات في كل اتجاه، نحو القوى الأوراسية أحيانًا، ومن جهة أخرى الإبقاء على موطئ قدم لها في الفضاء الشرق الأوسطي أحيانًا أخرى». مضيفا «أن التمدد التركي في المنطقة، يمثل تجسيدًا لنوستالجيا(Nostalgia) الإمبراطورية العثمانية بحث يمكن أن تصبح المنطقة بؤرًا للمواجهة مع القوى الإقليمية».

في سياق آخر، بات من الواضح أن الولايات المتحدة ستواصل انسحابها من المنطقة. ومن المتوقع أن تركز (واشنطن) على الانسحاب من العراق بعد انسحابها من أفغانستان، مع التمسك بالتزاماتها الحالية في سوريا بدلًا من تحمل المزيد من الأعباء أو القيام بالمزيد من الأدوار في منطقة الشرق الأوسط. جعلها تستقطب جل الفاعلين من القوى الدولية كروسيا والصين، بحيث أصبحت تعمل على ترسيخ وجودها الجيوبوليتيكي في مجالات سيطرتها في المنطقة، في الوقت ذاته تتحرك في إطار تفوقها للحيلولة دون ظهور قوة إقليمية إستراتيجية(كتركيا) يمكنها أن تنافسها وتسعى لتعزيز مواقعها في المنطقة، وهذا الوضع يغذي المنافسة ليس فقط بين القوى الإقليمية ولكن مع القوى الدولية أيضًا.ولهذا يمكن للنزاعات الإقليمية التي تخضع للاعتبارات الإستراتيجية أن تقود إلى تدخل تركيا على نحو منفرد بوصفها مسلمات ترتبط بالأساس بتحقيق أهدافها، فهذا المنحى

يستنزفها من خلال أداء يجعلها تحمل مهمة الحفاظ على تأمين مصالحها، ومن هذا المنظور هناك احتمالية اللجوء للتدخل العسكرية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة (بالوكالة) ويمكن أن نفهم من ذلك أن هذه المسلمة تعني تعطيل الانخراط التركي في المنطقة .

انطلاقًا من هذه الرؤية الجيوبوليتيكية يلاحظ هنالك بوادر بدأت تظهر تصاعد ضغط الأقطاب الدولية (كروسيا) والإقليمية(كإيران واسرائيل) وتزايد تأثيرها على تركيا، وهذا ما نلمسه في الإقليم، وفي هذا الشأن نجد أنها عاجزة من ناحية أخرى، من الدخول في منافسات لا طاقة لها في ساحات الاحتكاك الجيوبوليتيكية، وتسعى في الوقت نفسه إلى التنسيق مع روسيا ودول أخرى في المنطقة بصورة متواصلة في عدد من الموضوعات ذات العلاقة بأمن الإقليم ومستقبله السياسي واصطفافاته وأبرز علامة على ذلك هي رسم سياسة التعاون في مكافحة الإرهاب ضمن نطاق هذا المجال المكاني.

ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن اتساع نطاق جائحة كورونا طرح بصورة جوهرية مجموعة من الإشكاليّات الحرجة للفواعل الدوليين والإقليميين، لا سيّما تركيا في مجالات تحركها الجيوبوليتيكي تجاه مناطق تفاعلاتها السياسية والاقتصادية ...، أبرزها تلك المتعلقة بإعادة صياغة أدوار الدول الوطنية وحدود قوتها كمقاربة في فهم وتحليل قدراتها على الاستجابة للتداعيات السلبية لتفشي الوباء، خاصةً وأن جائحة كورونا باتت في صدارة أولويات النظام لدولي، وظهور فجوات في البنية العالمية ينطوي على نزوع إلى ما وراء الجوار الجغرافي، فهو الحدث الذي تجاوز جميع الأولويات، ونتلمس ذلك في سيطرته على العواصم والمراكز المالية ووسائل التواصل الاجتماعي، وبالرغم من أنه أقل فتكًا من أوبئة أخرى حدثت في السابق، على غرار جائحة الأنفلونزا الإسبانية التي ضربت العالم عام(1918) إلا أنه يعتبر أشد تأثرًا على الاقتصاد .

من هنا فإن البنية الجيوبوليتيكة الجديدة التي تشكلت بعد جائحة كورونا تستدعي قراءة فرص التدخل التي تشكل رؤية الفواعل الدولية والإقليمية من الناحية الجيوبوليتيكة، وما تعتمده من خيارات تسعى إلى تحقيقها موازنا بينها وبين محيطه الإقليمي والعالمي وتعيد صياغة وجودها في بؤر الأزمات، ويتجلى لنا بعد هذا المسار عن الواقع الجيوبوليتيكي الجديد تصورات نسجت مفتاح السياسات القومية للدول على استرعاء معنى الجيوبوليتيك ويعطيها إيقاعها من

أجل تمييز فروضها الفكرية وتحديد مكانتها لأي مخطط إستراتيجي أو متخذ قرار تتحكم في صيرورته أفكاره .وفي ضوء ذلك يلاحظ أن القوة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط تتفاوت من حيث الإمكانات والقدرات، وبالتالي سوف يحد هذا الاختلال من طموحات كل دولة في المنطقة، ولهذا يستلزم حفاظ تركيا على وضعها ضمن دائرة نفوذها لتأكيد وجودها، وبالنتيجة ما قد يدفعها إلى تغيير بعض سلوكياتها في تعاملها مع بعض القضايا الإقليمية بما يحقق استمرارية حركة حضورها الإقليمي وهي الإستراتيجية التي انتهجتها في مواجهة ضغوط القوة الدولية في المنطقة.

الخاتمة

مما تقدم تكشف طبيعة التحولات الجيوبوليتيكية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط على مستوى القوة الإقليمية، عن وجود مؤشرات عديدة تدل على أنها لا تزال تحتل أهمية متزايدة في إدراكات القوة الدولية والإقليمية، ودعم هذا التوجه محاولات تركيا للارتقاء بمكانتها الإقليمية في المنطقة بوصفها ذاتًا فاعلة، تحاكي تكريسا لأثر الوعي التأريخي والذي تحتفظ فيه تركيا بحقها وفق تصوراتها الإستراتيجية، لكونه كان يشكل جزءا من الإرث العثماني وتعدها مجالها الحيوي.

من هنا وجدت تركيا ضرورة بناء شراكات إستراتيجية من خلال خلق آليات للتعاون مع بعض دول المنطقة والتي تهدف إلى تعزيز نفوذها، وهو بمثابة التجسيد المبدئي لما نعنيه بلحظة الانبعاث للعثمنه الجديدة، انطلاقا لما تمتلكه من إرث حضاري وتأريخي تجاه دول الجوار الجغرافي وتدعيم وجودها في ساحات الجذب الجيوبوليتيكي.

وهو الأمر الذي يحيلنا بنحو منطقي إلى أن هناك نقطة تحول تصبح خلالها تركيا في مواجهة تحديات عديدة، لا سيما في ظل وجود سياق صراعي- تنافسي في المنطقة تمثله القوة التقليدية كأقطاب فاعلة تسعى إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية ،و بالتالي سيزيد ذلك من أعباء المواجهة في جوار تركيا الجغرافي ويبقيه راهنا في مناطق نفوذها التقليدية في الشرق الأوسط، فضلًا عن تحجيم دور تركيا الإقليمي وزيادة الضغط عليها.